

نبذة عن قانون الكهرباء



في ضوء الاتجاهات الحديثة لضبط وتنظيم المرافق والخدمات الأساسية بصفة عامة، والكهرباء بصفة خاصة باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، وفي إطار الحاجة إلى استمرار الارتقاء بمستوى هذه الخدمة وتطويرها لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية بما يضمن الوفاء باحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ونظراً لأهمية الحفاظ على مصالح المستهلكين ومقدمي الخدمة بما يضمن إيجاد علاقة متوازنة بينهما فقد تم إعداد قانون الكهرباء الموحد في مصر، وقد روعي في إعداده أن يساير الاتجاهات العالمية في هذا المجال، ويحقق الأهداف التالية:

٧- تجميع التشريعات الخاصة بقطاع الكهرباء وعلاج الثغرات التي أسفرت عنها الممارسة العملية للتشريعات الحالية بما يحقق تطوير مرفق الكهرباء .

هذا وقد احتوى القانون على عدة أبواب أهمها:

تنظيم مرفق الكهرباء

وتناول هذا الباب إعادة تنظيم جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك وتطوير أهدافه واختصاصاته وقد اشتمل أيضاً على توضيح موارد الجهاز ومصادر تمويله وتشكيل واختصاصات مجلس إدارته .

كما أوضح اشتراطات مزاوله أي من أنشطة الكهرباء في جمهورية مصر العربية وكيفية الحصول على تصاريح وتراخيص مزاوله هذه الأنشطة من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك .



١- وضع القواعد التي تؤدي إلى رفع كفاءة الأداء ومستوى الخدمة المقدمة من الشركات العاملة في مجال إنتاج ونقل وتوزيع وبيع الكهرباء وذلك من خلال المنافسة الحرة المشروعة.

٢- تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات إلى قطاع الكهرباء لمواكبة معدلات النمو في الطلب على الطاقة الكهربائية وذلك من خلال التأكيد على مفاهيم الشفافية ومنع الاحتكار وعدم التمييز .

٣- التأكيد على دور جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك كجهة مرجعية تضمن تحقيق علاقة متوازنة بين مصالح المستهلكين وأطراف مرفق الكهرباء .

٤- تحقيق الفصل بين أنشطة النقل وإنتاج وتوزيع الكهرباء بما يضمن المنافسة الحرة المشروعة .

٥- مواكبة القواعد التشريعية الحديثة المطبقة في مرافق الكهرباء العالمية بما يسهل ارتباط مرفق الكهرباء المصري مع مرافق الكهرباء الإقليمية من خلال شبكات الربط الكهربائي .

٦- وضع الإجراءات التي تكفل تحسين كفاءة استخدام الطاقة وإدارة الطلب عليها بهدف المحافظة على الثروات الطبيعية وتقديم الخدمة بأقل تكلفة ممكنة.

أنشطة الكهرباء

يتناول ما يأتي :

١- تحديد اختصاصات المرخص له بإنتاج الكهرباء.

٢- تنظيم نشاط نقل الكهرباء وتشغيل شبكة نقل الكهرباء، وأنشط بالشركة المصرية لنقل الكهرباء القيام بمهام تشغيل الشبكة، وحدد القواعد التي تضمن استقلالها عن باقي أطراف المرفق الأخرى، وأورد اختصاصاتها بما يضمن تشغيل منظومة نقل الكهرباء وفق معايير اقتصادية سليمة تتسم بالشفافية وعدم التمييز للمحافظة على مصالح منتج ومستهلك الكهرباء، وأنشط بالشركة المشار إليها وضع قواعد نقل الكهرباء وقواعد التجارة والتسوية بالتنسيق مع أطراف المرفق الأخرى ويقرها الجهاز. كما ألزمها بالسماح للغير باستخدام شبكات نقل الكهرباء نظير مقابل استخدام يقره الجهاز واتخاذ الإجراءات التي تكفل ضمان عدم التمييز والحفاظ على سرية المعلومات التجارية الخاصة بالغير .

٣- تحديد اختصاصات المرخص له بتوزيع الكهرباء وألزمه بالسماح للغير باستخدام شبكاته نظير مقابل استخدام يقره الجهاز. كما أجاز شراء وبيع الكهرباء عن طريق موزع معتمد يتم الترخيص له من الجهاز

٤- تصنيف مستهلكي الكهرباء إلى مشترك مؤهل له حرية اختيار مورد الكهرباء الخاص به وآخر غير مؤهل ليس له حق اختيار مورد الكهرباء. وقد أعطى القانون للمشارك حق الحصول على خدمات بجودة تغذية بمستوى أعلى بموجب عقود خاصة.



تحسين كفاءة استخدام الطاقة

يتناول آليات تحسين كفاءة استخدام الطاقة والتزامات المرخص له بالنقل أو التوزيع بشراء الطاقة المنتجة من الطاقة المستعادة و وحدات التوليد المشترك.

الفترة الانتقالية وسوق الكهرباء التنافسي

قسم القانون سوق الكهرباء إلى سوق منظمة وسوق تنافسية على أن يتم فتح السوق تدريجياً طبقاً لما يقرره مجلس الوزراء. وحدد آليات التعامل في هذه الأسواق وألزم الشركات باستخدام أنظمة للقياس معتمدة لقياس الطاقة المباعة.



وقد صدر قانون الكهرباء في ٨ يولية ٢٠١٥ بموجب قرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ وتبعه أصدر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة اللائحة التنفيذية للقانون برقم ٢٠١٦/٢٣٠.